الجائز على السواء في النحو العربي

دكتورة

سماسم بسيوني مطر

أستاذ اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية

للبنات بكفر الشيخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجائز على السواء في النحو العربي

سماسم بسيوني مطر
قسم اللغويات ، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات ، كفر الشيخ ، جامعة الأزهر ، مصر
البريد الإلكتروني : **smasem22@azhar.edu.eg**

الملخص:

من المصطلحات التي دارت على ألسنة النحاة كحكم من الأحكام التقويمية النوعية التي تدل على القبول حيث يستوي وجهان أو أكثر بلا ترجيح، أو يستوي المرجح فيهما، (مصطلح الجائز على السواء)

وتتضح إشكاليات البحث عند دراسة بعض المواضع التي حكم فيها باستواء الأمرين كـ (اتصال الضمير وانفصاله، وإلحاق أل وتركها في العلم المنقول، ونون الوقاية مع أخوات ليت ولعل، وإعمال أفعال القلوب وإلغائها، ونصب المفعول له المضاف وجره، واستواء الرفع والنصب في المشغول عنه)

وقد توصل البحث إلى أن الحكم بجواز أمرين على السواء، وإن أفاد توسعا في الاستعمال النحوي واللغوي، فهو مع ذلك فيه نظر؛ لأن كل اختلاف في اللفظ ينتج عنه اختلاف في المعنى أو الغرض، أو الدلالة، أو نوعية التركيب، ما يترتب عليه ترجيح أحد الوجهين .

كما أن تشابه الأحكام النحوية والأحكام الفقهية إن كان فيه دليل على قوة الصلة بينها ، فليس فيه دليل على أنها محمولة عليها، أو مأخوذة منها ، فالأحكام النحوية نشأت مع نشأة النحو، ودارت على ألسنة النحاة منذ وضعه.

الكلمات المفتاحية: الجائز . على السواء . استواء الأمرين . الأحكام النحوية .

Equally Permissible in Arabic Grammar

Samasim Basyouni Matar
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Kafr El-Sheikh, Al-Azhar University, Egypt
Email: smasem22@azhar.edu.eg

Abstract:
Among the terms frequently used by grammarians as a qualitative evaluative ruling that denotes acceptance where two or more possibilities are equal without preference, or where the preference is equal in both, is the term "equally permissible."
The problems of this research become clear when examining some instances in which the two conditions are ruled equal, such as (the connection and separation of the pronoun, the addition and omission of Al in transmitted nouns, the protective nun with the sisters of "layt" and "la'alla," the use of verbs of the heart and their omission, the accusative and genitive cases of the object of the genitive, and the equivalence of the nominative and accusative cases in the object of the preposition).
The research concluded that the ruling that two conditions are equally permissible, while it may expand grammatical and linguistic usage, is nevertheless questionable. Because any difference in wording results in a difference in meaning, purpose, significance, or type of structure, which results in favoring one or the other.
Also, while the similarity between grammatical and jurisprudential rulings provides evidence of a strong connection between them, it does not provide evidence that they are based on or derived from them. Grammatical rulings arose with the emergence of grammar and have been on the tongues of grammarians since its inception.

Keywords: permissible - equally - equality of the two matters - grammatical rulings.

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فمصطلح الجائز على السواء من المصطلحات التي دارت على ألسنة النحاة كحكم من الأحكام التقويمية النوعية التي تدل على القبول حيث يستوي وجهان أو أكثر بلا ترجيح، أو يستوي المرجح فيهما، وقد هداني إلى هذا البحث ما وجدته من احتمالية الترجيح من جهة المعنى أو الدلالة في بعض مواضع حكم فيها باستواء الأمرين؛ لذا أردت أن أفند هذا الحكم؛ لأبين مدى صحة إطلاقه على بعض الأوجه الإعرابية، أما الدراسات السابقة فلم أجد –على حد علمي – من أفرد هذا الحكم بالبحث، لكن هناك موضوعات مشابهة نالت اهتمام الباحثين وأفاد منها الباحث، وأهم هذه الدراسات (الجائز في الأحكام النحوية عند الإحسائي والمصطلحات المستعملة فيها للباحث/ عباس حميد سلطان، ومروة ماهر محمد، والجائز بشرط ودوره في التقعيد النحوي (رسالة ماجستير) للباحث صالح بن محمد بن صالح، والجائز لجواز غيره في النحو العربي د. مؤيد عبدالجبار خضير، ود. محمد عبدالله عباس، و الجواز وعدمه في أحكام النحويين من سيبويه حتى القرن الرابع الهجري د. حمدة عبدالله أبو شهاب.

ـ وقد اقتضت طبيعة البحث أن يخرج في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة بها أهم النتائج، وثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات...، أما المقدمة ففيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وأما المبحث الأول(تعريفات ومفاهيم)، فقد تحدثت فيه عن(الحكم في اللغة والنحو، والجائز في اللغة والنحو، والسواء في اللغة والنحو، وألفاظه عند النحاة، وأسباب الحكم

باستواء الأمرين.)

وأما المبحث الثاني فدراسة وتطبيق على بعض مواضع حكم فيها باستواء الأمرين كـ (اتصال الضمير وانفصاله، وإلحاق أل وتركها في العلم المنقول، ونون الوقاية مع أخوات ليت ولعل، وإعمال أفعال القلوب وإلغائها، ونصب المفعول له المضاف وجره، واستواء الرفع والنصب في المشغول عنه)

وقد ختمت البحث بخاتمة ضمنتها خلاصة بأهم ما توصل إليه البحث من نتائج، مشفوعة بثبت بأهم المراجع التي استعنت بها في الدراسة، وفهرس بالموضوعات والمسائل التي عالجها البحث.

وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

المبحث الأول

تعريفات ومفاهيم

الحكم في اللغة والنحو:

(ح ك م) في اللغة: مصدر حكم يحكم حكما، و(الْحُكْمُ) الْقَضَاءُ وَقَدْ (حَكَمَ) بَيْنَهُمْ يَحْكُمُ بِالضَّمِّ (حُكْمًا) وَ(حَكَمَ) لَهُ وَحَكَمَ عَلَيْهِ ، وأحكمت الرجل وحكمته عَن كَذَا وَكَذَا أَي منعته عَنهُ. [١]، قال ابن فارس: الْحَاءُ وَالْكَافُ وَالْمِيمُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْمَنْعُ [٢]، وقد عرفه الجرجاني بأنه: إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا، [٣]

وأرى: أن الحكم في الدرس النحوي لا يبعد عن معناه اللغوي، فهو يطلق ويراد به القضاء بالإيجاب أو السلب على المفردات والتراكيب، حسبما تقتضيه العلة وتثبته، وهو كركن من أركان القياس يراد به القضاء على الفرع بحكم الأصل ، أو منع الحكم عن الفرع حملا على الأصل ،وهو يدور مع العلة إيجابا وسلبا.

والأحكام النحوية هي:(الواجب، والممنوع، والحسن، والقبيح، وخلاف الأولى، والجائز على السواء ، ومنها رخصة : وهو ما جاز استعماله لضرورة الشعر، ويتفاوت حسنا وقبحا) [٤] ويلاحظ تشابه الأحكام النحوية مع الأحكام الفقهية، التي هي:(الواجب، والمحرم، والمندوب، والمكروه، والمباح)

---

(١) (جمهرة اللغة ١/ ٥٦٤، ومختار الصحاح (ح ك م)(صـ ٧٨)

(٢) مقاييس اللغة(ح ك م) ٢/ ٩١

(٣) التعريفات صـ ٩٢ .

(٤) الاقتراح في أصول النحو وجدله. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق وشرح: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح). دار القلم، دمشق. الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م صـ ٣٢ .

ولكن لا يعني ذلك أنها محمولة عليها، ومأخوذة منها، فالأحكام النحوية نشأت مع نشأة النحو، ودارت على ألسنة النحاة متقدمين ومتأخرين، ، فكتاب سيبويه وهو أقدم كتاب في النحو يعد موسوعة في الأحكام النحوية، حيث استخدم سيبويه (القبيح[١]، والضعيف[٢]، والشاذ[٣]، والحسن[٤]، والخبيث[٥]، والجائز[٦]، وغيرها) ومن المواضع التي استعمل فيها سيبويه مصطلح الجائز قوله: "وكل اسم خاص رخمته في النداء، فالترخيم فيه جائز وإن كان في هذه الأسماء الثلاثة أكثر " [٧] وقوله أيضا في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة: (وأما قولهم: ابدأ به أوَّل وابدأ بها أوَّل فإنمَّا تريد أيضاً أوَّل من كذا، ولكن الحذف جائز جيدٌ، كما تقول: أنت أفضل، وأنت تريد من غيرك، إلاَّ أن الحذف لزم صفة عامٍ لكثرة استعمالهم إياه حتى استغنوا عنه، ومثل هذا في الكلام كثير.) [٨]

الجائز في اللغة و النحو:

(جوز): جُزْتُ الطريقَ وجازَ الموضعَ جَوْزاً وجُؤُوزاً وجَوازاً ومَجازاً وجازَ بِهِ وجاوَزه جِوازاً وأَجازه وأَجاز غيرَه وجازَه: سَارَ فِيهِ وَسَلَكَهُ، وأَجازَه: خَلَّفه وَقَطَعَهُ، وأَجازه: أَنْفَذَه؛ قَالَ الرَّاجِزُ: [٩]

خَلُّوا الطريقَ عَنْ أَبي سَيَّارَه

(١) الكتاب ١/ ١٣٥، ١٨٠، ٢٦٢، ٢٦٩ وغيرها كثير.

(٢) الكتاب ١/ ٨٥/ ٨٧، ١٢٠، ١٢٧، وغيرها.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥، ٢٩٤، ٢/ ١١٤، ٣/ ٣٣٩، وغيرها .

(٤) الكتاب ١/ ٥٣، ٨١، ١٥٦، وغيرها .

(٥) الكتاب ١/ ٣٨٩، ١١٤/٢، ٣١٨، ٣٣٩/٣، ٤٨/٤. وغيرها .

(٦) الكتاب ١/ ٩١، ٩٧، ٩٩، ١٠٧، ٢٢٤، ٢٦٨، ٣٣٧، ١٦/٢، ٥١، وغيرها .

(٧) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٥٣

(٨) الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٨٨)

(٩) لسان العرب (٥/ ٣٢٦) فصل الجيم .

حَتَّـــى يُجِيـــزَ سَـــالِمًا حِمـــارَه

والمَجازُ والمَجازَةُ: الْمَوْضِعُ. الأَصمعي: جُزْت الْمَوْضِعَ سِرْتُ فِيهِ، وأَجَزْته خَلَّفْته وَقَطَعْتُهُ، وأَجَزْتُه أَنْفَذْته ، وجوز الأمر: سوغه وأمضاه ، وجوز الحكم: رآه جائزا مقبولا. (١)

والجائز عند النحاة: ما ليس واجبا ولا ممتنعا نحويا، بل سوغته علة فجاء على جهة القبول ، وقد استعمله النحويون منفردا أو مقترنا بأحد أحكام القبول (٢) الأخرى، وهو مصطلح عام يدخل فيه: الجائز مطلقا، والجائز بشرط، والجائز لجواز غيره، والجائز على السواء، وهذا ما نعنيه في بحثنا

السواء في اللغة والنحو:

السواء في اللغة: يَدُلُّ عَلَى اسْتِقَامَةٍ وَاعْتِدَالٍ بَيْنَ شَيْئَيْنِ. يُقَالُ هَذَا لَا يُسَاوِي كَذَا، أَيْ: لَا يُعَادِلُهُ. وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ عَلَى سَوِيَّةٍ مِنْ هَذَا الْأَمْرِ، أَيْ سَوَاءٍ، وَالسِّيُّ: الْمِثْلُ، وَقَوْلُهُمْ سِيَّانِ، أَيْ مِثْلَانِ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: لَا سِيَّمَا، أَيْ لَا مِثْلَ مَا ، ومعنى قوله إلا سواء بسواء في قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إلا سواء بسواء عينا بعين يدا بيد"(٣) أي: لا يجوز إلا مستويا بمستو لا فضل في أحدهما على الآخر .

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصر ٤٢٠/١

(٢) جاء في الكتاب ٤٤٠/١جائز عربي ،وفي ١٦/٢جائز قوي ،وفي ٥١/٢جائز لا بأس به ، وفي ١٨٥/٤وهذا جائز عربي كثير ،وجاء في أمالي ابن الحاجب ٨٧٩/٢ جائز قياسا .

(٣) مسند الشافعي – ترتيب السندي (٢/ ١٥٧) حديث رقم ٥٤٥، وفيه: (أخبرنا): عَبْدُ الوَهَّابُ، عن أَيُّوب، عن أَبِي تَمِيمة، عَنْ مُحَمَّد ابنِ سِيرِينَ، عن مُسْلم بنِ يَسَار وَرَجُلٍ آخر، عن عبَادةَ بنِ الصَّامِتِ: –أَنَّ النَّبيَّ صلَّى اللَّهُ عليه وسلم قَالَ: «لاَ تَبِيعُوا الذَّهبُ بالذَّهب، ولاَ الوَرِقِ بالوَرِقِ، ولاَ البُرُ بالبُرِّ، ولاَ والشَّعِير بالشَّعير، ولاَ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ، ولا الْمِلْحَ بالمِلْحِ إلاَّ سَوَاءً بِسَوَاءٍ عَيْناً بِعَيْنٍ يَداً بِيَدٍ كَيْفَ شِئْتُمْ» ونقص أَحَدُهُما الْمِلْحَ أَوْ التَّمْرَ وزَادَ أَحَدُهما: «مَن زَادَ فَقَدْ أَرْبَا» .

وجواز أمرين على السواء عند النحاة ليس بعيدا عن هذا المعنى: فهو حكم نوعي يسوغ وجهين بلا مفاضلة ولا ترجيح ، فهو مستوي الطرفين(الفعل والترك) وهو يقابل المباح في الأحكام الفقهية، فالمباح ما لم يأمر به الشارع، ولم ينه عنه، فالأصل فيه الإباحة، فعله وتركه سواء، جاء في الكافل:" والجائز: يطلق على المباح، وعلى الممكن وعلى ما استوى فعله وتركه عقلا، وعلى المشكوك فيه".[١]

ألفاظه عند النحاة:

الجائز على السواء: حكم قديم في النحو العربي، استعمله متقدمو النحاة بمفهومه ومدلوله، لا بلفظه ، من ذلك قول سيبويه عند تعرضه لجواز إعمال أفعال القلوب وإلغائها: " هذا باب الأفعال التي تستعمل وتلغى، فهي ظننت، وحَسِبتُ، وخِلتُ، وأُريتُ ، ورأَيتُ، وزعمتُ، وما يتصرفّ من أفعالهن، على العلم المنقول...، وذلك قولك: أظُنُّ زيدا منطلقا، وأظنّ عمراً ذاهباً، وزيدا أظنُّ أخاك، وعمرا زعمتُ أباك. [٢] ظاهر قوله:(تستعمل وتلغى) فيه إشارة إلى استواء الإعمال والإلغاء.

وفهم من قوله أيضا عن دخول (أل) على العلم المنقول: "وزعم الخليل رحمه الله أن الذين قالوا الحارث، والحَسَن، والعباس، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمّي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصفٌ له غلَب عليه، ومن قال حارثٌ وعباس فهو يُجريه مُجرى زيد.". [٣]

(١) الكافل بنيل السول في علم الأصول المؤلف: محمد بن يحيى بن محمد بن أحمد بهران، التميمي النسب، البصري الأصل، الصَّفْدي المولد والوفاة، سراج الدين (ت ٩٥٧هـ . تحقيق: أ. د/ الوليد بن عبد الرحمن بن محمد آل فريان . دار عالم الفوائد ص٥٠ .

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ١١٨

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٠١)

وقوله أيضا: "ومن قال يا زيدُ الطويلَ قال ذا الجمة، لا يكون فيه غيرُ ذلك إذا جاء بها من بعد الطويل، وإن رفع الطويلَ وبعده ذو الجمة كان فيه الوجهان." (١)

وأما متأخرو النحاة فقد استعملوه بلفظه ومفهومه، مع اختلاف طرقهم في التعبير عنه، فقالوا: جائزان على السواء، من ذلك قول الشاطبي عن استواء العطف والنصب على المفعول معه: "وأما استواء الأمرين ففي نحو: ما صنعت أنت وأباك؟ وأبوك، هما جائزان على السواء؛ إذ هما مختاران"(٢)

واستعملوه أيضا بلفظ (الأمران سيان) من ذلك، قول ابن مالك: (٣)

وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا

كالحارث والفضل والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان

وأما استعماله بلفظ (استواء الأمرين على سبيل التخيير) ، فقد ورد في قول السيوطي: " يخْتَص الْمُتَصَرف من الْأَفْعَال القلبية وَهُوَ مَا عدا هَب وَتعلم من الْأَنْوَاع الثَّلَاثَة بالإلغاء، وَهُوَ ترك الْعَمَل لغير مَانع لفظا أَو محلا، وَإِنَّمَا يجوز إِذا تَأَخّر الْفِعْل عَن المفعولين، نَحْو: زيد قَائِم ظَنَنْت، أَو توَسط بَينهمَا نَحْو: زيد ظَنَنْت قَائِم، لضَعْفه حِينَئِذٍ بتقدم الْمَعْمُول عَلَيْهِ، كَمَا هُوَ شَأْن الْعَامِل إِذا تَأَخّر، وَالْجُمْهُور أَنه على سَبِيل التَّخْيِير لَا اللُّزُوم، فلك الإلغاء والإعمال" (٤)

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٩٣)

(٢) المقاصد الشافية ٣٣٣/٣

(٣) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك (١/ ١٥٩)

(٤) همع الهوامع ٥٥١/١

أسباب إطلاق الحكم باستواء الأمرين:

١. تشاكل أمرين أو وجهين في وجود شرط، ومن ثم يتساويا في الاستعمال، وذلك كما في اتصال الضمير وانفصاله في نحو ظننتكه.

٢ـ التشاكل بين المتعاطفين على كلا التعبيرين، كما في استواء نصب المشغول عنه ورفعه، إذا سبق بجملة ذات وجهين، وذلك نحو: زيد أكرمته وعمرو قابلته.

٣ـ تشاكل الأمرين في عدم تأثيرهما على مدخولهما، وذلك كما في دخول (أل)على الأعلام المنقولة وحذفها كـ عباس والعباس، وفضل والفضل.

٤. اتفاق اللفظين في الغرض الذي وضعا له، وذلك كما في نصب المفعول له المضاف وجره، حيث تساويا في إفادة التعليل، وذلك كقوله تعالى {وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ } [١]، وقوله تعالى {وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ }[٢]

(١) سورة البقرة: ٢٦٥

(٢) سورة البقرة: ٧٤

المبحث الثاني

دراسة وتطبيق

١. اتصال الضمير وانفصاله في نحو أعطيتكه:

المشهور عند النحاة أنه متى أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال، ولكن إذا اجتمع ضميران وكانا منصوبين واتحدا في الرتبة، كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين فإنه يلزم الفصل [١] في أحدهما، فتقول أعطيتني إياي، وأعطيتك إياك، وأعطيته إياه، ولا يجوز اتصال الضميرين، فلا تقول أعطيتنيني ولا أعطيتكك ولا أعطيتهوه [٢]، لما في ذلك من استثقال توالي المثلين مع إيهام كون الثاني تأكيدا للأول.

ولكن إذا كان الضمير ثاني ضميرين أولهما أخص، وغير مرفوع فيجوز اتصاله وانفصاله، وذلك نحو: أعطيتكه، وأعطيتك إياه، واما جواز الامرين فيه على السواء فقد استخلصه بعض شراح الالفية من فهمهم لقول ابن مالك:

وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه في "كنته" الخلف انتمى

كذاك خلتنيه واتصالا أختارُ، غيرى اختارَ الانفصالا

يعلق ابن عقيل على البيتين قائلا: "أشار- ابن مالك- في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلا، مع إمكان أن يؤتى به متصلا ، فأشار بقوله سلنيه إلى ما يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما ليس خبرا في الأصل ، وهما ضميران نحو الدرهم سلنيه فيجوز لك في هاء سلنيه الاتصال

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٣٧٧)، أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في المتكلم والخطاب أو الغيبة مطلقا٢ وهو ضعيف.

(٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ١٠٠)

نحو سلنيه والانفصال نحو سلني إياه، وكذلك كل فعل أشبهه نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه، وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين) [١]

ويبدو أن علة استواء الأمرين هي: تشاكلهما في وجود شرط، فجواز الاتصال مشروط بتقديم الأخص منهما، قال سيبويه: (فإذا كان المفعولان اللذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطَباً وغائبا، فبدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب، فإن علامة الغائب العلامةُ التي لا تقع موقعها (إيا)، وذلك قوله: أعطيتُكَه وقد أعطاكَه، وقال عز وجل: {فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ } [٢]، فهذا هكذا إذا بدأتَ بالمخاطَب قبل الغائب.

وإنما كان المخاطَب أولى بأن يُبدأ به، من قبل أن المخاطَب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطَب، كان المخاطَب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب، فإن بدأت بالغائب فقلت: أعطاهوكَ، فهو في القبح وأنه لا يجوز، بمنزلة الغائب والمخاطَب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت قد أعطاه إياك). [٣]

وأما جواز الانفصال فمشروط بكون الثاني منهما ليس خبرا في الأصل ، وغير صادق على الأول .

والذي أراه: أن الاتصال راجح والانفصال مرجوح؛ لأنهما وإن تساويا في المعنى وعدم التشاكل، فلم يتساويا في القصد والغرض، فالاتصال فيه اختصار وتخفيف لفظي وكتابي، وأما الانفصال فأرى أنه تطويل مستغنى عنه، وهو أيضا

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٠٣

(٢) سورة هود: ٢٨.

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ٣٦٤

مخالف لما أصلوه من القواعد، وهو أنه متى أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال؛ وذلك قياسا على العامل اللفظي، فمتى أمكن لا يعدل عنه إلى المعنوي.[١]

يؤكد ذلك قول ابن قيم الجوزية:(اتصال الضمير هو الأصل؛ لكونه أخصر في اللفظ، وأدلّ على التعلّق بالعامل، فمتى تأتي الاتيان به متصلاً، لم يُعدل إلى انفصاله اختيار. [٢]

وقول ابن مالك:(لما كان وضع الضمير لقصد الاختصار لم يجز أن يؤتى بمنفصل، إذا وجد سبيل إلى متصل، لكونه أخصر) [٣] ، وقوله أيضا: (والاتصال أجود؛ لموافقة الأصل، والقرآن نزل به دون الانفصال [٤] ،قال تعالى {إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ}[٥]

إلحاق أل وتركها في العلم المنقول:

هناك أسماء في الأصل أوصاف تجري على موصوفاتها، كالحارث والعباس والحسن، تقول: مررت برجل حارثٍ، وعباسٍ وحسنٍ، ثم جرت على المعارف كما جرت على المنكرات؛ فتقول بالرجل الحارث للكاسب، والعباس للكثير العبوس، وبالرجل الحسن، ثم غلبت هذه الأوصاف بحذف موصوفاتها وقيامها مقامها، حتى اطرح ذكرها معها فاستعملت أعلاماً، ولكونها في الأصل أوصافا، كان للعرب فيها لغتان: إلحاق لام التعريف بها، وحذفها منها، كقولهم: حارثٌ

(١) حاشية شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٥٤٠

(٢) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ١١٩

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٣٠)

(٤) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح صـ ٨٢ ،تحقيق د. طه محسن ، مكتبة ابن تيمية.

(٥) سورة الأنفال: ٤٣.

والحارث، وعباسٌ والعباس، وحسنٌ والحسن."، [١] وقد تكلم في ذلك سيبويه والخليل، حيث قال سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أن الذين قالوا الحارث، والحَسَن، والعباس، إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سُمّي به، ولكنهم جعلوه كأنه وصفٌ له غلَب عليه. ومن قال حارثٌ وعباس فهو يُجريه مُجرى زيد." [٢]

ظاهر كلام سيبويه يفيد: أنه يجوز دخول(أل) وتركها على الأعلام المنقولة من الصفة، وإذا دخلت فهي للمح الوصف، حيث أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه، ولم يجعلوه سمى به، ولكنهم جعلوه كأنه وصف غلب عليه، وإذا حذفت فهي أعلام سمي بها كـ زيد.

قال ابن الخشاب:" فمن ألحق اللام هذه الصفات المعلقة أعلاماً راعى معنى الوصف في الأصل، ومن حذفها غلب النقل إلى العلمية، ولم يراع للكلمة أصلاً في أول الوضع، أي قبل النقل"[٣]

وجاء في المقاصد الشافية: "ولما أدخلت العرب الألف واللام في العلم الذي أصله الصفة على خلاف معتادها في الأعلام، علمنا أنها قدرت الرجوع إلى الأصل فهي إذ ذاك صفات حقيقية، بحسب القصد وقعت صلات للألف واللام [٤] وقد صرح بعض النحاة باستواء الأمرين (دخول ال وتركها) [٥]، كابن مالك، وابن قيم الجوزية، والشاطبي، حيث قال ابن مالك:

---

(١) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب صـ ٢٩٦ /٢٩٥.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٠١

(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص: ٢٩٧

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ١/ ٤٨٥

(٥) وقد ذهب البعض إلى أن دخول(أل) قياسي لا سماعي ؛ لأن الغرض الذي من أجله زيدت اللام متجدد في كل العصور، فلا يصح قصره على ما سمع قديماً، وعليه فلا مانع من أن يقال في صالح: الصالح. وفي محمد: المحمد. دليل السالك إلى ألفية ابن مالك ٨٥/١ عبدالله الفوزان

وبعض الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا

كالحارث والفضل والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان

فظاهر كلام ابن مالك يفيد: أن الألف واللام المذكورة دخلت للمح الأصل[١]، وهو التنكير [٢]، ولذلك مثل بالفضل والنعمان، وليسا بوصفين، في الأصل، ويفيد أيضا أن حذفهما وإثباتهما سيان؛ وذلك لأن هذه الأسماء معارف بالعلمية؛ و(أل) قد زيدت بعد العلمية ، ولو زيدت قبل العلمية ثم أقرت بعد العلمية للزمت. [٣]

جاء في إرشاد السالك :" حذف هذه الألف واللام وذكرها جائزان على السواء، فتقول: جاء عباس والعباس، ورأيت فضلا والفضل، وحدثني الليث وليث." [٤]

والذي يتوافق مع ما أصلوه من كون الأعلام لا تعرف بأل: هو أن إثبات أل وحذفها سواء في كونها غير مؤثرة للتعريف؛ ولكن ليسا بسيين في الفائدة، فلزيادة الألف واللام على الأعلام المنقولة فائدة ليست في حذفهما ، وهي الدلالة على الالتفات إلى ما نقلت عنه من صفة أو ما في معناها.[٥]، ولتكون هنالك صلة معنوية بين المعنى القديم والجديد. [٦]

(١) لمح الأصل غير قياس، فلا يصح أن ندخل (ال) الدالة على لمح الأصل على جميع الإعلام المنقولة فلا يصح أن نقول المحمد والعلي، وإنما يقتصر على ما ورد، ينظر: معاني النحو ٣/ ٢٩٨

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ١/ ٤٨٥

(٣) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني ١٩٧/١

(٤) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ١٦٠

(٥) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١/ ١٦٠

(٦)حاشية أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٨٤

٢. نون الوقاية مع أخوات ليت ولعل:

المشهور عند النحاة أنه إذا اتصلت ياء المتكلم بـ إنّ المكسورة، وأنّ المفتوحة، ولكنّ، وكأنّ . كان دخول نون الوقاية وحذفها سيان[١]، فالإثبات نظرا إلى شبهها بالأفعال المتعدية في عمل النصب والرفع، والحذف نظرا إلى كراهية اجتماع الأمثال[٢]، فلما تعارض التوجيهان تساقطا واستوى الأمران " [٣]، كقول الشاعر من الطويل: [٤]

وَإِنِّـي عَلَـى لَيْلَـى لَـزارٍ وإنَّنِـي عَلَـى ذَاكَ فِيمَـا بَيْنَنَـا مُسْـتَدِيمُهَا

وكقول امرئ القيس: من الطويل [٥]

كَـأنِّي لَـمْ أَرْكَـبْ جَـوَادًا لِلَـذَّةٍ .....

ويجوز (كأنني) وكقوله تعالى: {وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ}[٦] وكقول الشاعر: من الطويل: [٧]

---

(١) فِي الْمَحْذُوف منهما قَوْلَانِ: أَحدهمَا :نون الْوِقَايَة، وَعَلِيهِ الْجُمْهُور، وَقيل: نون (إِن) . الكليات (صـ ٤٦)

(٢) حذفها لكراهة توالي الأمثال" مبني على أن المحذوفة نون الوقاية؛ لأنها منشأ الثقل، وقيل الأولى المدغمة؛ لأنها ساكنة، والساكن يسرع إليه الإعلال. وقيل: الوسطى المدغم فيها لأنها في محل اللامات التي يلحقها التغيير . حاشية الصبان على شرح (١/ ١٨٢)

(٣) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١/ ١١٩، وينظر: المقاصد الشافية ١/ ٣٣٣ –٣٣٥ و شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/ ١٠٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك(١/ ١٨٢)

(٤) البيت نسب لمجنون ليلى في لسان العرب(دوم)، والمقاصد النحوية ٣٣٨/١، والتصريح بمضمون التوضيح ١١٩/١، وأوضح المسالك ١٢٣/١ ، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(٥) صدر بيت عجزه: وَلَم أَتَبَطَّنْ كَاعِبًا ذَاتَ خُلْخَالِ ، وهو لا مرئ القيس في ديوانه تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة دار المعارف . الرابعة ١٩٨٤م صـ ٣٥، ولسان العرب (بطن)، وإعراب القران للنحاس ٤٩/٢، واللباب ٢١٧/١، والإنصاف ١٦٩/١، وشرح التسهيل ٢٩/٢.

(٦) سورة هود: ٢٩

(٧) عجز بيت صدره: يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي، وهو بلا نسبة في النكت في القران الكريم صـ ٣٢٦، ولسان العرب (لكن)، والمقاصد الشافية ١/ ٣٣٤، والتصريح ١٢٠/١.

..... وَلَكِنَّنِـــي مِـــنْ حُبِّهَـــا لَعميـــدُ .

والذي أراه: أن حذف نون الوقاية وإثباتها مع الحروف الناسخة – مع وروده في كلامهم – ليسا سواء، فثمة فرق دقيق؛ وذلك لأن نون الوقاية تفيد زيادة توكيد، فقولك: إنّني مسافر غدا أكثر توكيدا من قولك: إنّي مسافر غدا، كما أنها تقوي شبه هذه الحروف الناسخة بالفعل ، ومن ثم يقوي مسوغ إعمالها النصب والرفع في الجملة الاسمية.

والله أعلم

٣. إعمال أفعال القلوب وإلغاؤها:

الأفعال القلبية تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، نحو: ظننت الجو باردا، وإذا توسطت هذه الأفعال بين معموليها، أو تأخرت عنهما جاز إلغاؤها وإعمالها كقولك: (زيد حسبت منطلق)، وزيدا حسبت منطلقا، وزيد منطلق حسبت ، وزيدا منطلقا حسبت ، بالإلغاء والإعمال .

وقد ذكر بعض النحاة [١] استواء الإعمال والإلغاء[٢]، كالمرادي في قوله: " فهم من قوله يعني ابن مالك : (وجوز الإلغاء لا في الابتدا)، أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كان جوازه مشروطا بتوسط الفعل أو تأخره... نحو: (زيد ظننت قائم)، فهذه يجوز فيها الأمران على السواء"[٣]..

وقال ابن هشام: "وقيل: هما في المتوسط بين المفعولين سواء." [٤]، وقال أيضا:"

(١) وقيل الإعمال مع التوسط أرجح.

(٢) لم يمنع من إلغاء (ظن) إسنادها إلى الفاعل في نحو: زيد ظننت قائم، وقال الفارسي في التذكرة: فإن قلت: كيف تلغى وقد عملت في الضمير؟ قلت: تكون لغوًا التصريح. ٢٥٣/١

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/ ٥٥٩

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٥٠.

وَقيل هما سيان " [١]، وقال ابن عقيل: (وإذا توسطت فقيل: الإعمال والإلغاء سيان) [٢]

يفهم من كلامهم: أن إعمال أفعال القلوب وإلغاءها سيان، إذا توسطت أو تأخرت، دون نظر إلى المعنى.

والحق: أن معنى الإلغاء غير معنى الإعمال، والمتكلم مقيد بالمعنى، فليس له أن يعمل أو يلغي من دون نظر إلى القصد والمعنى.

فعلى الإعمال يكون الكلام مبنيا على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، وعلى الإلغاء يكون الكلام مبنيا على اليقين، ثم أُدرك الشك فيما بعد، فقولك (محمدا قائما ظننت) مبني على الشك ابتداء، وقولك (محمد قائم ظننت) مبني على اليقين ، فإن بنيت كلامك على الظن، نصبت، تقدم الفعل أو تأخر، وإن بنيته على اليقين، رفعت.." [٣]

جاء في (الكتاب): " فإن الغيت قلت: عبد الله اظن ذاهب وهذا – إخال – أخوك، وفيها – أرى – أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى، وكل عربي جيد.. وإنما كان التأخير أقوى؛ لأنه إنما يجيء بالشك بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ، وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك كما تقول: عبد الله صاحب ذلك بلغني، وكما قال: من يقول ذلك تدري، فأخر مالم يعمل في أول كلامه، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري." [٤]

والله أعلم

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام صـ ٤٧١، وينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٦٥٣

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/ ٤٧.

(٣) ينظر: معاني النحو د .فاضل السامرائي ٢/ ٣٣.

(٤) الكتاب ١/١١٨، ١١٩.

٤. نصب المفعول له المضاف وجره:

المفعول له هو: علة الإقدام على الفعل، وشرط انتصابه علة أن يكون مصدرا، وفعلا لفاعل الفعل المعلول، ومقارنا للفعل في الوجود غير نوع له؛ إذ لو كان نوعا لكان مصدرا. (١)

قال سيبويه: "باب ما يَنتصب من المصادر؛ لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه...، وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان" (٢)

وإذا اكتملت شروط نصبه، لم يمتنع جره بالحرف إلاّ أنه إذا كان مضافا استوى فيه الوجهان عند بعض النحاة، قال ابن مالك:" انجرار المختص بالألف واللام أكثر من نصبه، ونصب غير المختص أكثر من انجراره، ويستوي الأمران في المختص بالإضافة." (٣)

وقال ابن عقيل بقوله:" وأما المضاف فيجوز فيه الأمران النصب والجر على السواء، فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه " (٤)

وقال بدر الدين العيني:" والمساوي بين الجر والنصب: أن يكون المفعول مضافًا؛ نحو: جئتك رجاءك، وجئتك لرجائك (٥)

والذي أراه: أن الحكم باستوائهما فيه نظر، حيث إنه لا يعدل من تعبير إلى تعبير، إلا يصحبه عدول من معنى إلى معنى، فإذا أردت (التنصيص على العلة،

(١)المقدمة الجزولية في النحو (ص: ٢٦١)

(٢)الكتاب لسيبويه ١/ ٣٦٧

(٣)شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٩٨)

(٤)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك٢/١٩٠

(٥)ينظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (٣/ ١٠٦٤

جئت بحرف العلة ، وإن أردت التوسع في المعنى أسقطت الحرف، فإذا قلت مثلا (ينفق ماله لمراءاة الناس) جعلت المراءاة علة، وإذا قلت (ينفق ماله رئاء) أفدت ثلاثة معان في آن واحد ، وهي العلة كما ذكرت أي: ينفق ماله للمراءاة، والحالية أي: ينفق ماله مرائيا، والمفعولية المطلقة، أي: ينفق ماله إنفاق رئاء أو يرائي رئاء، (١)

جاء في مغني اللبيب "مَا يحْتَمل المصدرية والحالية وَالْمَفْعُول لأَجله من ذَلِك {هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا}(٢) أَي: فتخافون خوفًا وتطمعون طَمَعا، وَابْن مَالك يمْنَع حذف عَامل الْمصدر الْمُؤَكّد إِلَّا فِيمَا اسْتثْنى، أَو خَائِفين وطامعين أَو لأجل الْخَوْف والطمع. " وعليه فلا يستوي نصب المفعول لأجله المضاف وجره في المعنى ، وإن ورد استعمالهما.(٣)

والله أعلم

٥. استواء الرفع والنصب في المشغول عنه:

المشهور عند النحاة استواء رفع المشغول عنه ونصبه إذا سبق بجملة ذات وجهين، وكان الفعل المذكور مبنيا على اسم غير ما التعجبية، وكان الاسم واقعا بعد عاطف غير مفصول بأَمَّا، وفي الجملة المعطوفة ضمير يعود على الاسم المذكور، أو يكون العطف بالفاء (٤)، وذلك نحو: محمد قام وزيد أكرمته، أو فزيد أكرمته.

قال سيبويه:(هذا باب يُحْمَلُ فيه الاسمُ على اسمٍ بُنِيَ عليه الفعلُ مَرَّةً،

(١) معاني النحو ٢/ ٢٣٠، ٢٣١.

(٢) سورة الرعد: ١٢

(٣) مغني اللبيب ص: ٧٣٠ .

(٤) شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٧٥٥،٧٥٦.

ويُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى على اسمٍ مبنيّ على الفعل أىَّ ذلك فعلتَ جاز، فإن حمَلتَه على الاسم الذى بُنى عليه الفعلُ كان بمنزلته إذا بنيتَ عليه الفعل مبتدأ، يجوز فيه ما يجوز فيه، إذا قلتَ: زيدٌ لقيتهُ، وإن حَملته على الذى بُنَى على الفعل اختيرَ فيه النصبُ كما اختير فيما قبله، وجاز فيه ما جاز في الذى قبله، وذلك قولك: عمرو لقيته وزيد كلمته، إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت: عمرو لقيته وزيداً كلمته، ومثل ذلك قولك: زيد لقيت أباه وعمرا مررت به، إن حملته على الأب، وإن حملته على الأول رفعت، والدليلُ على أنّ الرفع والنصب جائز كلاهما، أنَّك تقول: زيدٌ لقيتُ أباه وعمراً، إن أردت أنَّك لقيتَ عمراً والأبَ، وإن زعمتَ أنّك لقيتَ أبا عمرو ولم تَلْقَهُ رفعتَ.

ومثل ذلك: زيدٌ لقيتهُ وعمروٌ، إنْ شئت رفعتَ، وإنْ شئتَ قلت: زيدٌ لقيتهُ وعمراً، وتقول أيضاً: زيد ألقاه وعمراً وعمر، فهذا يُقَوَّى أنكّ بالخيار في الوجهَيْنِ " [1]

والظاهر: أن علة استوائهما التشاكل بين المتعاطفين على كلا التعبيرين، فالرفع يكون عطف جملة اسمية على جملة اسمية، وأما النصب فيكون عطف جملة فعلية على جملة فعلية [2]، وحينئذ يكون لها محل من الإعراب، وقد تساويا أيضا في أن لكل منهما مرجحا، فمرجح النصب الحمل على الجوار كقولهم: هذا جحر ضب خرب [3]، ومرجح الرفع عدم الإضمار.[4]

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٩١)

(٢) شرح شذور الذهب للجوجري ٢/ ٧٥٦.

(٣) أي: أنهم جروا خربا اتباعا للمضاف إليه المجرور (ضب)، وهو في الأصل صفة للخبر المرفوع (جحر)، وأما ابن جني فيرى أن أصله : هذا جحر ضب خرب جحره ، فيجري (خرب) وصفا على (ضب) ، وإن كان في الحقيقة لـ (جحر) . الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ). الهيئة المصرية العامة للكتاب. الرابعة ١/ ١٩٣.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ٤٥٥/١

قال ابن يعيش: "وهذا فيه إشكالٌ وذلك أنّك إذا قلت: زيد لقيته، وعمرو كلّمته، لم يجز حَمْلُ (عمرو كلّمته) على (لقيته)، وذلك، لأنّ (لقيته) جملةٌ لها موضعٌ من الإعراب، ألا ترى أنك تقول: "زيد قائمٌ"، فيقع موقعها اسمٌ واحدٌ، وهو خبرُ (زيد)، فكلُّ شيء عُطف عليها صار في حكمها خبرًا لـ (زيد)، وأنت لو جعلت "عمرًا ضربته" خبرًا عن (زيد)، لم يجز لخُلُوّه من العائد إلى (زيد)، إذ الهاء في "ضربته" إنّما تعود إلى (عمرو)، فإن جئت بعائد فيها فقلت: "زيدٌ عمرًا ضربتُه عنده"، جازت المسألةُ، فالهاءُ في "ضربته" تعود إلى "عمرو"، والهاءُ في "عنده" تعود إلى(زيد)، ولا شك أنه إنّما لم يذكر ذلك لأنّه معلوم، فلم يحتج إلى التعرّض له، فأجاز الوجهين بشرطِ وُجودِ شرائطه من الضمير وغيرِه، فاعرفه. (١)

والذي أراه: أن جواز الأمرين مع وجود الرابط ، ليس على السواء من جهة المعنى ، فلكل وجه معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فالمعنى مع النصب غيره مع الرفع، فإن أردت معنى معينا، وجب عليك أن تقول تعبيرا معينا.

فعلى الرفع يكون على الثبوت و الدوام، وعلى النصب يكون المعنى على التغير والتجدد .

جاء في معاني النحو:" كان المأمول أن يقول النحاة: ورد عن العرب قولهم (محمد أكرمته) وهو بمعنى كذا، و(محمدًا أكرمته) وهو بمعنى كذا فإن أردت المعنى الفلاني تعين الرفع، وإن أردت المعنى الاخر تعين النصب، وكل ترجيح من دون النظر إلى المعنى ترجيح باطل لا يقوم على الأساس".(٢) والله أعلم

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٠٦

(٢) معاني النحو (٢/ /١٢٨

الخاتمة

لقد أسفر البحث في الجائز على السواء في النحو العربي عن بعض نتائج يتضمنها البيان الآتي:

- الحكم بجواز أمرين على السواء، وإن أفاد توسعا في الاستعمال النحوي واللغوي، فهو مع ذلك فيه نظر؛ لأن كل اختلاف في اللفظ ينتج عنه اختلاف في المعنى أو الغرض، أو الدلالة، أو نوعية التركيب، ما يترتب عليه ترجيح أحد الوجهين .
- تشابه الأحكام النحوية والأحكام الفقهية دليل على قوة الصلة بينها ، وليست دليلا على أنها محمولة عليها، ومأخوذة منها ، فالأحكام النحوية نشأت مع نشأة النحو، ودارت على ألسنة النحاة منذ وضعه.

ويوصى البحث بعمل ببلوجرافيا كاملة للمصطلح النحوي، تيسيرا على الدارس وأمنا من وقوع اللبس في التعامل مع القاعدة النحوية .

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

ثبت المصادر والمراجع

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت ٧٦٧ هـ) تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي. . أضواء السلف – الرياض . الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.
- إصلاح المنطق .ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ) تحقيق: محمد مرعب . دار إحياء التراث العربي. . الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م
- الاقتراح في أصول النحو وجدله. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ). تحقيق وشرح: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح). دار القلم، دمشق. الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق:يوسف الشيخ محمد البقاعي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
- التصريح بمضمون التوضيح. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ). . دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان. . الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م
- التعريفات. علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ). تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. . دار الكتب العلمية بيروت –لبنان . الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ابن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر: دار الفكر العربي الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

- جمهرة اللغة أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ). تحقيق: رمزي منير بعلبكي. . دار العلم للملايين – بيروت. . الأولى، ١٩٨٧م
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ). . دار الكتب العلمية بيروت–لبنان. . الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م
- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ). الهيئة المصرية العامة للكتاب. الرابعة.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك . عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان. نسخة المكتبة الشاملة
- ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . طبعة دار المعارف . الرابعة ١٩٨٤م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ).المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه. الطبعة: العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ). . دار الكتب العلمية بيروت– لبنان. . الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ
- شرح الكافية الشافية محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ). تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. . جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. . الأولى

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب .عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) .تحقيق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا
- شرح شذور الذهب للجوجري شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩هـ). تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي. . عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق). . الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م
- الكافل بنيل السول في علم الأصول المؤلف: محمد بن يحيى بن محمد بن أحمد بهران، التميمي النسب، البصري الأصل، الصَّعْدي المولد والوفاة، سراج الدين (ت ٩٥٧هـ تحقيق: أ. د/ الوليد بن عبد الرحمن بن محمد آل فريان . دار عالم الفوائد
- الكتاب لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. . مكتبة الخانجي، القاهرة. . الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ) . تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري. مؤسسة الرسالة – بيروت
- مختار الصحاح . زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت٦٦٦هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد. المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا. الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م
- المرتجل في شرح الجمل. أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ). تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق). . دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م

- مسند الإمام الشافعي . أبو عبد الله محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ) رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي. دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .عام النشر: ١٣٧٠ هـ – ١٩٥١ م
- معاني النحو. د. فاضل صالح السامرائي. . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن. . الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ). تحقيق:مجموعة محققين. . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة. . الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى». المؤلف: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ). تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر. . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية. . الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م
- مقاييس اللغة أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ). تحقيق:عبد السلام محمد هارون. . دار الفكر. عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- المقدمة الجزولية في النحو عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ).تحقيق:د. شعبان عبد الوهاب محمد. راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة. طبع ونشر: مطبعة أم القرى
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ). تحقيق: عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية – مصر

فهرس الموضوعات

مقـــدمة	٧١٣
المبحث الأول (تعريفات ومفاهيم)	٧١٥
الحكم في اللغة والنحو	٧١٥
الجائز في اللغة و النحو	٧١٦
السواء في اللغة والنحو	٧١٧
ألفاظه عند النحاة	٧١٨
أسباب إطلاق الحكم باستواء الأمرين	٧٢٠
المبحث الثاني دراسة وتطبيق	٧٢١
• اتصال الضمير وانفصاله في نحو أعطيتكه	٧٢١
• إلحاق أل وتركها في العلم المنقول	٧٢٣
• نون الوقاية مع أخوات ليت ولعل	٧٢٦
• إعمال أفعال القلوب وإلغائها	٧٢٧
• نصب المفعول له المضاف وجره	٧٢٩
• استواء الرفع والنصب في المشغول عنه	٧٣٠
الخاتمة	٧٣٣
ثبت المصادر والمراجع	٧٣٤
فهرس الموضوعات	٧٣٨